

## تقييم الأداء المالي للمنظمات باستخدام تحليل الاتجاه العمودي والأفقي

## بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية

م.م عامر رشيد عنيد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

م.م محمد ابراهيم تايه / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ديالى

## المستخلص

للتأمين دور كبير في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في المجالات المختلفة مما يسهم في تمويل خطط التنمية، وفي الحفاظ على الممتلكات ووسائل الإنتاج ونشر وتطوير وسائل الوقاية من الحوادث والحد من وقوعها وتقليل الخسائر الناتجة عنها. ولكي تحافظ الشركة على أدائها يستوجب عليها الأهتمام بمراقبة أدائها المالي، من خلال تقييمه باستمرار، باستخدام طرق متعددة من أبرزها التحليل المالي وبمختلف أساليبه وأدواته. هدف البحث إلى تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية العامة باستخدام التحليل المالي العمودي والأفقي للفترة الممتدة من (2010 - 2015) ومن خلال نتائج التحليل توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات كان من أبرزها وجود انخفاض ملحوظ في نسبة إيرادات العملية التأمينية للأعوام 2014 – 2015 يقابله ارتفاع في نسبة مصاريف العملية التأمينية، ضرورة مراجعة مراكز كلف العملية التأمينية للوقوف على أسباب الزيادة الحاصلة فيها.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء ، التحليل الرأسي ، التحليل الأفقي .

## Abstract

Insurance plays a major role in economic development by mobilizing savings and investing in various fields, which contributes to the financing of development plans, the preservation of property and the means of production, the dissemination and development of means to prevent accidents, reduce their occurrence and reduce the resulting losses. In order to maintain its performance, the company is required to monitor its financial performance through its continuous evaluation using several methods, most notably financial analysis and its various methods and tools. The objective of the research is to evaluate the financial performance of the National

Insurance Company by using vertical and horizontal financial analysis for the period 2010-2015. The results of the analysis led to a number of conclusions and recommendations. A rise in the proportion of expenses of the insurance process, the need to review the centers of the cost of the insurance process to find out the reasons for the increase in them.

**Keywords: performance evaluation, vertical analysis, horizontal analysis**

### المقدمة

يحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية والمادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من أية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي ، ويؤدي دوراً رئيسياً في نمو واستقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة ، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية ، ويرجح ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية ، ولذلك تكتسب عمليات التحليل المالي أهمية كبيرة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، وتتعاظم أهميتها بوجه خاص في شركات التأمين، وترجع الأهمية القصوى للتحليل المالي في هذه المجال إلى طبيعة أعمال شركات التأمين والتي تتيح لها الحصول على أموال طائلة تمثل حقوقاً لأصحاب الودائع وحملة الوثائق ، حيث لا ترجع أهمية التحليل المالي إلى الدور الذي يقوم به كأداة لتقييم الأداء والحكم على كفاءة الإدارة فحسب ، بل ترجع إلى ضرورته في عمليات التخطيط المالي ، أستخدم الباحثان أسلوب التحليل المالي العمودي والأفقي لتقييم الأداء المالي لشركة التأمين الوطنية العامة للمدة من (2010 – 2015) كأحد أساليب التحليل المالي، نأمل أن يكون البحث من الإسهامات المتواضعة التي هدفت لتعميق المنهج النظري والتطبيقي لمفهوم التحليل المالي في المنظمات الخدمية العراقية ، ولذلك تضمن البحث أربعة مباحث لغرض تحقيق الهدف منه ، إذ صيغت هيكلية وفق الترتيب الآتي:

- **المبحث الأول:** منهجية البحث ودراسات سابقة.
- **المبحث الثاني:** التأطير النظري.
- **المبحث الثالث:** التأطير العملي.
- **المبحث الرابع:** الاستنتاجات والتوصيات .

**المبحث الاول : منهجية البحث وبعض الدراسات سابقة:****أولاً: منهجية البحث****1. مشكلة البحث:**

تبرز مشكلة البحث باعتماد شركة التأمين الوطنية على أسلوب تقليدي في تقييم أدائها المالي والذي يتمثل بمقارنة أنشطتها المالية لسنتين فقط وبشكل أجمالي دون الأخذ بالأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية. وهذا ما تم ملاحظته من خلال الأطلاع على التقارير السنوية المنشورة.

**2. هدف البحث**

- أ- أن الهدف الأساسي للبحث هو أظهار المركز المالي للشركة بصورة أكثر واقعية، بأستخدام أسلوب التحليل الأفقي والعمودي لتقييم أداء شركة التأمين.
- ب- بيان الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية وأثرها في نتيجة المركز المالي.
- ت- تقديم أسلوب يساعد على تصنيف شركات التأمين من حيث الأداء المالي وسلامة المراكز المالية والتنبؤ بالأزمات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً.

**3- أهمية البحث**

- أ- يمثل قطاع التأمين جزءاً كبيراً وهاماً من القطاع الاقتصادي ، بل وهو القطاع الضامن لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي فإن تعرض إحدى شركات التأمين للآزمات المالية يكون له آثاره السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ب- إن التحليل المالي لأداء شركات التأمين يفيد العديد من الأطراف كالمؤمن عليهم ، هيئات الإشراف والرقابة على التأمين ، المستثمرين الحاليين والمرتقبين ، إدارة شركات التأمين.
- ت- أهمية التحليل المالي لشركات التأمين للتنبؤ بمقدرة الشركة المالية على الوفاء بالتزاماتها والتنبؤ أيضاً بمدى سلامة المراكز المالية لهذه الشركات.

**4- فرضية البحث**

ان استخدام التحليل العمودي والافقي ولسلسلة زمنية اكبر يعطي نتائج وصورة حقيقية اكثر دقة لأداء الشركة المالي ويبرز الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية.

**5- منهج البحث:** أعتمد البحث الاسلوب العلمي للتحليل المالي(الراسي والعمودي) في تناول مشكلة البحث واثبات فرضيته.

**6- حدود البحث:**

أ- الحدود الزمنية: أمتدت من (2016/12/1) لغاية (2017/4/1). مدة تحليل البحث. أما مدة تحليل البيانات للشركة المبحوثة التي أختيرت من واقع السجلات والتقارير للسنوات (2010-2015).

ب- الحدود المكانية: شركة التأمين الوطنية العامة.

**7- موقع إجراء البحث ومبررات الأختيار:**

تم أختيار شركة التأمين الوطنية العامة ميدانياً لأجراء البحث لعدة أسباب أهمها:

أ- تمثل الشركة المبحوثة الشركة الأولى لممارستها وتغطيتها لمختلف أنواع التأمينات.  
 ب- بحث موضوع التقييم كأحد قرارات الإدارة المالية، لارتباطه بالكثير من القرارات المالية والتي من أبرزها قدرة الشركة على مواجهة الاخطار والمحافظة على مركزها المالي.  
**8- عينة البحث:** تمثلت بالسلسلة الزمنية لتحليل البيانات والمتمثلة بالتحليل الميزانية العمومية وكشف الدخل للشركة المبحوثة التي أختيرت من واقع السجلات والتقارير للسنوات (2010-2015)  
**9- أدوات البحث:**

تم جمع البيانات والمعلومات بالأعتماد على الوسائل الآتية:  
 أ- **الجانب النظري:** المراجع العلمية، وأستخدام شبكة المعلومات (Internet) وذات العلاقة بموضوع البحث.  
 ب- **الجانب العملي:** تم الأعتماد على عدد من الوسائل في جمع بيانات ومعلومات الجانب العملي منها:

- المقابلات والملاحظة من خلال المعايشة في فترة التطبيق في الشركة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض ادارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة كشف الدخل، قائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بتلك البيانات.

**ثانياً: دراسات سابقة:**

**دراسة (عمار 1998) الاتجاهات الحديثة لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين : نموذج كمي.**

هدفت الدراسة إلى تحديد نموذج كمي لقياس الملاءة المالي لشركات التأمين وفقاً للاتجاهات الحديثة المتمشية مع المعايير الدولية لشركات التأمين العاملة في مجال التأمينات العامة ، ويساعد على تصنيف الشركات والتنبؤ بالصعوبات المالية التي قد تواجهها مستقبلاً وذلك بالاعتماد على بيانات السوق المصري خلال الفترة من 86 / 1987 وحتى 95 / 1996 . وقد تناولت الدراسة تطبيق كل من مؤشرات التقييم النمطية المستخدمة في التنبؤ بالملاءة المالية لشركات التأمين في السوق المصري وعددها اثني عشر مؤشراً ، وكذلك المؤشرات النمطية المستخدمة في السوق الأمريكي وعددها ثمانية مؤشرات ، وذلك على فروع تأمينات الممتلكات والمسئولية لشركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص وعددها ستة شركات ، وقد تم تحديد عدد مؤشرات التقييم التي تقع داخل المدى النمطي أو المدى المقبول وتلك التي تقع خارج المدى . وقد تم استخدام أسلوب تحليل التمايز Multivariate Discriminant analysis في تصنيف شركات التأمين طبقاً لثلاثة مستويات هي (متميز A : ، مستقر B : ، غير مستقر C) وذلك لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين وتحديد أفضل المؤشرات لقياس استقرار الوضع المالي لشركات التأمين.

**2 - دراسة ( سليمان : 2006 ):** استخدام التحليل العنقودي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين : دراسة تطبيقية على سوق التأمين الاردني. ركزت الدراسة على الشركات العاملة في السوق الأردني وهي : شركات التأمين المشتركة وعددها 18 شركة ، شركات التأمين العامة

وعددها 7 شركات . وتم استبعاد الشركة التي تمارس تأمينات الحياة وقد استخدمت الدراسة 16 مؤشرا ماليا وتم تقسيمها هذه المؤشرات إلى أربعة مجموعات تعبر كل مجموعة عن جانب من جوانب الأداء بالشركة وهي : مؤشرات لقياس السيولة ، مؤشرات لقياس الربحية النشاط ، مؤشرات لقياس ربحية الاستثمار ، مؤشرات لقياس المخصصات الفنية ، وذلك خلال الفترة من 2001 وحتى 2005 ، وتم عن طريق استخدام أسلوب التحليل العنقودي تضيف شركات التأمين محل الدراسة إلى مجموعتين ( القوية – الضعيفة ) بناءً على المؤشرات المالية موضوع البحث

**3- دراسة(حسين :2006) تطبيق معايير تقييم الأداء على شركات التأمين في السوق المصري طبقا للاتجاهات الحديثة (دراسة مقارنة).** ركزت الدراسة على الشركات العاملة في السوق المصري والتي تمارس التأمينات العامة ، وقد استخدمت الدراسة 21 مؤشرا ماليا وذلك خلال الفترة من ( 2000 وحتى 2001 ) وقد بينت الدراسة كيفية حساب كل مؤشر وحدوده . وقد قامت الدراسة بتقييم أداء شركات التأمين المباشر من خلال:

- مقارنة المتوسط لنسب تقييم الأداء بين الشركات ودراسة التباين في هذه النسب عن فترة الدراسة  
- إجراء اختبار للفروق بين متوسط النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات باستخدام توزيع (ت .

- تحديد العلاقة بين النسب لكل شركة مع إجمالي الشركات من خلال حساب الارتباط بين نسب الشركات ونسب إجمالي الشركات .

### المبحث الثاني: التأطير النظري:

يعرض هذا المبحث مفهوم الأداء المالي وأهدافه ومقومات التحليل المالي في صناعة التأمين و من ثم التعرف على أساليب التحليل المالي .

#### أولاً: مفهوم الأداء المالي:

قبل التعرف على الأداء المالي لابد أن نوضح ونبين مفهوم الأداء بشكل عام يوصف بأنه قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، واستخدام الوسائل والطرائق المناسبة من أجل بلوغ تلك الأهداف، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المالية والبشرية، وبالشكل الأفضل وعدم الهدر والضياع والإسراف للموارد، وكذلك تطوير البرامج والأساليب، بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تحدث من أجل البقاء والاستمرارية للمنظمة (أعبي، 2013: 28-29).

أما (عبد القادر وآخرون، 2012: 251) يعرفون الأداء المالي أحد مفاهيم أداء العمل إذ أنه يركز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، الأداء المالي أيضاً وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدامها للوصول آلية من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة، كما يذكر بأن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة.

أما الأداء المالي وعلى مستوى صناعة التأمين فإنه يمثل قدرة شركة التأمين على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل وذات الأجل القصير من أجل تحقيق أرباح (دبابش وقُدوري، 2013: 7).

### ثانياً: مقومات تحليل الأداء المالي في صناعة التأمين :

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للوحدة الاقتصادية وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في الوحدة الاقتصادية وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على الوحدة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب(www.B7OOTH.com).

لذلك يعرف التحليل المالي بأنه "دراسة القوائم في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب رياضية وإحصائية وذلك بغرض إبراز الارتباطات التي ترتبط بين عناصرها والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو عدة فترات زمنية (سبع، 1972 : 15)

كما عرف التحليل المالي على انه "تجزئة الحقائق الرقمية والإحصائية إلى مفرداتها الأصلية ثم التعرف على علاقة كل جزء بالمجموع وبقيّة الأجزاء ومحاولة الاستدلال بذلك على بعض التصرفات الماضية والتكهن بالاتجاهات المقبلة (الكعبي، 1990 : 2)

وعرف أيضاً بأنه "فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لوحدة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة لفترات مقبلة (حسبو، 1979 : 5)

ويهتم التحليل المالي بدراسة القوائم المالية التي غالباً ما تكون في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة المحاسبية وغير المحاسبية- بعد تبويبها بالشكل الملائم واستخدام أساليب متعددة محاسبية وغير محاسبية – رياضية وإحصائية (الحسني ، 1993 : 61).

وتعد القوائم المالية بمثابة جهاز القيادة للوحدة الاقتصادية فهي تعد تقديراً عن الانجاز الإداري وتصديقا على نجاح أو فشل الإدارة وتنطوي أيضاً على إشارات تحذيرية عن الصعوبات والمعوقات المتوقعة وحتى يتمكن القارئ من قراءة القوائم المالية ينبغي إن يكون متفهماً لإمكانياتها أو ما تنطوي عليه من معايير للتعرف على معنى البيانات التي توصلها ويستلزم الأمر أيضاً إن يفهم طريقة عمل النظام المحاسبي ومغزى العلاقات المالية المختلفة حتى يمكن من تفسير البيانات التي تظهر في القوائم المالية (ميجس وميجس، 1988 : 117). فتشير المعلومات الأساسية في القوائم المالية إلى طبيعة نشاط الوحدات الاقتصادية ، فالوحدات الاقتصادية تسعى للحصول على مصادر تمويلها عن طريق المستثمرين ، الذين يتخذون قرارات استثمارهم في الوحدات الاقتصادية من خلال الاطلاع على قوائمها المالية التي تعدها لمعرفة طبيعة نشاطها، فتحليل القوائم المالية يمثل الطريقة التي من خلالها يحصل مستخدمو هذه القوائم

على معلومات تساعدهم في الإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية (penman, 2001 : 2)

وبما أن القوائم المالية تتضمن معلومات تاريخية عن المركز المالي وحسابات التشغيل والأنشطة التمويلية والاستثمارية للوحدة الاقتصادية ، وهذه المعلومات تهم متخذي القرارات في دراسة وتفسير أحداث الماضي القريب ، إذ إن قراءة القوائم المالية بشكل مجرد وسطي لا يعطي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الجيدة والرشيده ، فعليه لا بد من إجراء التحليل والدراسة الدقيقة لهذه القوائم سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل حيث إن قيمة الكثير من الأرقام تتضح عندما يتم مقارنتها مع أرقام مماثلة لسنوات سابقة أو وحدات اقتصادية أخرى ذات نشاط مماثل ، حيث تبرز العلاقات الهامة لهذه الأرقام وبذلك الحصول على معلومات هامة ودقيقة .(الكبيسي، 2006 : 43). وبناءً على ذلك تعد القوائم المالية احد المصادر الأساسية للمعلومات التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه ففي الوقت الذي تعتبر فيه مخرجات النظام المحاسبي نهاية المطاف في الدورة المحاسبية تعتبر بداية الطريق في عملية التحليل المالي إي أنها مدخلات هذا الفرع من فروع المعرفة ونقطة الانطلاق في فهم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتفسيرها لنتائج أعمالها ، وعليه فان سلامة العمل المحاسبي وإجراءاته الدقيقة وسلامة تطبيقها للمبادئ المحاسبية وفروضها يؤثر على صحة القوائم والتقارير ودقتها ومن ثم على نتائج التحليل المالي (الحسني ، 1993 : 6). أما عمل المحلل المالي فانه يقوم بدراسة التاريخ المالي للوحدة الاقتصادية محللاً قوائمها المالية وبياناتها الإحصائية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة في هيكلها المالي مستخدماً في ذلك أساليب وطرائق التحليل المالي جميعاً (الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،ديوان الرقابة المالية ، 1989) ويحتاج المحلل المالي لانجاز تحليله أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالمهدف، المعلومات المتوفرة ، ونطاق التحليل. لذا فان اختيار الأداة يعد أساس نجاح التحليل فإذا كان يهدف إلى تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية فانه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة ، في حين إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية فانه يجب عليه اللجوء إلى نسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات ..... الخ (خنفر والمطارنة، 2006 : 93) وتتمثل القوائم المالية أهم مصدر للمعلومات يتم عن طريقها تقييم الوضع المالي للشركة والتي تتألف أساساً من: (6 : Higgins, 2001)

1. الميزانية العمومية.

2. قائمة الدخل.

3. قائمة التدفقات النقدية.

مما تقدم نرى أن التحليل المالي يعد دراسة تحليلية انتقادية تفصيلية للقوائم المالية وبما تتضمنه من المعلومات الملائمة والمفيدة المرتبطة على نحو مباشر وغير مباشر بالوحدة الاقتصادية بما يتوفر من وسائل وأدوات التحليل المالي التي تسهم مساهمة فعالة في ترشيد القرارات والسياسات والخطط فضلاً عن تقويم الوحدة الاقتصادية تقويماً شاملاً أو جزئياً.

**ثالثاً: الأدوات المالية المستعملة لتحليل الأداء:**

يعرف (محمد وآخرون، 2000 : 38 ) أدوات تحليل الأداء بأنها مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط شركات التأمين ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من

إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أدوات التحليل المالي. و يوضحها ألنعمي و التميمي كما يأتي:

### 1- أدوات التحليل المالي النوعية :

يعتمد المحلل المالي وغيرهم من المستفيدين من التحليل المالي هذه الأدوات كونها توضح نوعية التأثير عند الحكم على الوضع الحقيقي للشركات بشكل عام لشركة التامين بشكل خاص والحصول على معلومات هي الأخرى نوعية تكشف مدى سلامة وصحة المركز المالي والنقدي لشركة التامين . ويمكن تمييز الأدوات النوعية للتحليل المالي بالأساليب الآتية :

أ- تحليل التغير والاتجاه ومثل هذا الأسلوب يحدد الأهمية النسبية لمساهمة كل مكون من مكونات القوائم المالية واتجاهاتها ، ويعرف هذا التحليل بين الأوساط المالية والمحاسبية بالتحليل الأفقي والعمودي للميزانية العمومية وكشف الدخل .

ب- تحليل كشف مصادر الأموال واستخداماتها . وهي من أدوات مالية تقيس نوعية التغير في رأس المال العامل وغيرها من فقرات الأصول والخصوم وحق الملكية .

ت- تحليل كشف التدفقات النقدية ويوضح مدى كفاية التدفقات النقدية ونوعيتها لتغطية التزامات شركة التامين من جانب ، ومدى قدرة الإدارة على تحقيق التزامن في هذه التدفقات ، من جانب آخر ( ألنعمي و التميمي ، 2008: 45 ) .

### 2- تحليل التغير والاتجاه ( Analysis of Change and trend ) .

يقوم أسلوب تحليل التغير والاتجاه على إجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية ، سواء كانت مع شركات تامين مماثلة ، أو مع القوائم المالية لنفس شركة التامين أو بين عناصر القائمة الواحدة لنفس الفترة ، وذلك من خلال وضع قوائم المركز المالي أو قوائم الدخل بجانب بعضها البعض ، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات . وبناء على هذه المقارنات يتم أظهار التغيرات الكبيرة والشاذة ، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وأثارها على الوضع المالي لشركة التامين .ويأخذ هذا الأسلوب اتجاهين هما التحليل الراسي و التحليل الأفقي (أبو زيد ، 2009: 102) :

أ- التحليل الراسي: ( العمودي ) ( Vertical Analysis ) :

يتم التحليل العمودي يتم استخدام البند الأساسي في القوائم المالية كبنء أو قيمة أساس، والبنود الأخرى في القوائم المالية يتم مقارنتها معه ( Siegel.2006:243). أي يركز فعل هذا النوع من التحليل على تحويل الأرقام الواردة في الميزانية العمومية وكشف الدخل إلى نسب مئوية تبين الأهمية النسبية

لكل مكون من المكونات الخاصة بهذين الكشفيين ، وهذا يعني أن أجمالي الأصول ( الموجودات ) والخصوم وحق الملكية تتحول من أرقام مطلقة إلى رقم مئوي مساويا إلى 100% الفائدة من هذا

التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي لشركة التامين من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر ( ألنعمي و التميمي ، 2008: 46 ) ويتميز هذا النوع من التحليل بالآتي ( الزعبي ، 2011 : 224-225 ) :

- 1- يقتصر كل تحليل على قائمة مالية واحدة .
- 2- يقتصر كل تحليل على فترة مالية واحدة .
- 3- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى أجمالي القائمة ، التي يجري عليها التحليل .

- 4- يهتم بتحليل نسبة العنصر إلى أجمالي القائمة ، التي يجري عليها التحليل .  
5- يهتم بتحليل نسبة ، المجموعة إلى أجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل .

ب- التحليل الأفقي: ( Horizontal Analysis )

هو التحليل الذي يهتم بعملية تقييم الأداء خلال فترتين زمنيتين وذلك بإيجاد العلاقة الأفقية Horizontal Relation بين بنود أو فقرات قائمة المركز المالي ( الميزانية العمومية ) أو بنود أو فقرات قائمة الدخل وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة زيادة أو نقصان ( الزبيدي ، 2011 : 64).

يطلق عليه في بعض الأحيان بتحليل الاتجاهات ويقصد به وتحديد اتجاهات التغيرات في عناصر القوائم المالية من سنة إلى أخرى في صورة زيادة أو نقصان ( GIBSON ,2009 : 178 ).  
وقد جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود ، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل ، ولعل هذا ما اكسب هذا التحليل صفة الديناميكية بعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه ساكن وتبدو أهمية تحليل الاتجاهات للقوائم بالتحليل المالي في مساعدته في دراسة سلسلة زمنية متتابعة للقوائم المالية للشركة عن عدد من الفترات وبيان اتجاه كل بند من بنود القوائم بالزيادة أو بالنقص ثم تفسير أسباب ذلك والاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرار المناسب .

إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة ، وسنة الأساس هذه عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة السنوات المنوي تحليلها ويجري مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى ( خنفر والمطارنة، 2006: 104 ) ويمكن تحديد الاتجاهات بدقة أكبر غالباً ما يتم إعداد قوائم مقارنة على فترات أطول نسبياً من 5 إلى 10 سنوات بدلا من المقارنة بين السنة الحالية والسنة السابقة فقط وذلك حتى

يمكن معرفة الاتجاه العام الحقيقي للتغير في عناصر القوائم المالية (حسين، 2006: 262).  
ويتم التحليل الأفقي بأخذ أكثر من قائمة مالية سواء أكانت قائمة مركز مالي أو قائمة دخل غيرها ، ثم يتم مقارنة كل بند من البنود من فترة محاسبية لأخرى بهدف استخراج التغيرات وهذه التغيرات يمكن أخذها بالأرقام المطلقة أو بالنسب المئوية، أما في التحليل العمودي كما بينا، فإنه يتم تحويل كل بنود القائمة المالية إلى نسب مئوية فيمكن مقارنة هذه النسب من سنة لأخرى لمعرفة اتجاهات التغيرات وتعزيز الايجابية منها ومعالجة السلبية (نور وآخرون، 2005: 317) .

ولقد انتشر هذا النوع من التحليل لبساطته وسهولة فهمه من القارئ العادي للتقارير المالية فضل عن بيان توجيه نظر المحلل المالي إلى دراسة أسباب الزيادة والانخفاض في بنود القوائم المالية. (تركي، 1995: 108) . ويتميز التحليل الأفقي :

- 1- يحتاج هذا التحليل إلى مجموعة قوائم مالية تحتوي نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل  
2- يحتاج هذا التحليل إلى فترات زمنية طويلة تزيد على ثلاث سنوات أو ثلاث فترات مالية .

- 3- يقدم هذا النوع تحليل ألتجاه للعناصر التي سيجري عليها التحليل والذي يأخذ أحد ألتاحتمالات التالية أما اتجاه العنصر نحو الزيادة أو اتجاه العنصر نحو النقصان أو اتجاه العنصر متذبذب أو اتجاه العنصر ثابت .
- 4- يقدم هذا التحليل الاستقراء والتنبوء لاتجاه هذه العناصر فسنين اي المستقبل على اتجاهاتها في الماضية .
- 5- يقدم تقييم انجازات ونشاطات المنظمة على ضوء اتجاهات عناصرها .
- 6- يقدم تقيما لنجاح سياسات المنشأة في تحقيق أهدافها ( ألزغبى، 2000: 227).

### ثالثاً:- تحليل النسب : Ratios Analysis.

تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تفيد في تفسير محتويات القوائم المالية وتحليلها ومساعدة المستثمرين والدائنين والبنوك وغيرهم من المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وتقوم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسبة مئوية أو عدد من المرات (معدل الدورات)(Reilly & Brown:2010:266). والنسب المالية ما هي ألا علاقة بين بسط ومقام ، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل ، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء ومرتبطة به ومفسرة له ، وهذا يعني أن هناك علاقة بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون ألتخلل بمكونات البسط أو بمكونات المقام ، أن نتائج كل نسبة مالية لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء ألا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء

( Kieso ,2000,12 ) .وتستمد أهمية التحليل بالنسب المالية في قدرته على قياس استخدام إدارة الوحدة الاقتصادية للأموال المتاحة بالشكل الأفضل وتحقيق أفضل أرباح ممكنة والحفاظ على الأموال المستثمرة وتنميتها .(نور وآخرون ،2005: 322 ) فأهمية استخدام التحليل بالنسب المالية يرجع إلى كمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية وقابلية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية على ألتلاف إلتامها (Rees ،1990 :120).

- ويشير(نور وآخرون، 2005 : 322) إلى أن النسب المالية تنسم بالخصائص الآتية:
- 1-سهولة استخراج بنودها.
  - 2- ذات دلالة واضحة.
  - 3- يسهل تفسيرها.
  - 4- تساعد في الحكم على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية او في اتخاذ القرارات.
  - 5- الاستفادة من النسبة وقت الحاجة إليها.
  - 6- أن يسهل تفسير التغير في النسبة وتحديد أسبابها.
  - 7- أن يكون لها علاقة وطيدة مع الغرض الذي احتسبت من أجله
- إلية تقييم الأداء باستخدام النسب المالية في صناعة التامين :
- أن إلية تقييم الأداء المالي لشركات التامين بالنسب المالية تعني إيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل ، وبمقارنة النسب الخاصة بشركة التامين مع النسب المتوفرة في صناعة التامين أو النسب المتعارف عليها ( النسب النمطية ) لاستطعنا الحكم على النشاط من نواحي عدة .

وكما تتنوع مداخل التحليل المالي تتنوع أساليبه وأدواته ويتوقف نوع الأسلوب المستخدم في التحليل على أغراض المحلل من جهة وكذلك على طبيعة البيانات المتاحة له. وهنا سيعتده الباحثان لأجراء المقارنات على طرق المقارنة الداخلية للقوائم المالية لشركة التأمين الوطنية :  
طريقة المقارنة الداخلية للقوائم المالية.

### 1- المقارنة الداخلية لعدة قوائم مالية

وتبنى هذه الطريقة على أساس ترتيب الأرقام الواردة في جميع الميزانيات في كشف واحد يظهر الأرقام الممثلة لكل بند من بنود الميزانية بجانب بعضها البعض والتي تمثل عمليات منشأة واحدة وتعتمد هذه الطريقة على الملاحظة الشخصية التي يجريها مستخدم القوائم المالية من خلال مراقبة ومتابعة التغير في تلك الأرقام وهي مجتمعة ووضع التفسيرات المنطقية واكتشاف الاتجاهات الإيجابية فضلا عن الانحرافات. (الزعيبي، 2000: 193)

### شكل رقم (1)

#### الميزانية العمومية المقارنة للفترة 2010-2015

اسم الحساب	20×1	20×2	20×3	20×4	20×5
5					

المصدر: إعداد الباحثان

### 2- المقارنة الداخلية لقوائم مالية لسنتين متتاليتين

حيث سيتم إيجاد مقدار التغير في قيمة كل بند من بنود القوائم المالية وهنا المقصود بالتغير الزيادة او النقصان على اعتبار ان السنة الأولى سنة الأساس والسنة الثانية سنة القياس بعد ذلك يتم إيجاد نسبة هذا التغير وحسب المعادلة الآتية.

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{مقدار التغير}}{\text{القيمة في سنة الأساس}} \times 100\%$$

### شكل رقم (2)

شركة X

#### الميزانية العمومية المقارنة للفترة 20×1-20×2

اسم الحساب	20×1	20×2	مقدار التغير	نسبة التغير

المصدر: إعداد الباحثان

### 3- المقارنة الداخلية النسبية للميزانيات العمومية

وهي عبارة عن استخراج نسبة كل بند من بنود الميزانية من القيمة الكلية للميزانية وكما يلي:  
قيمة البند

$$\text{نسبة} = \frac{\text{تمثيل} \times \text{بند}}{\text{معين}} \times 100\%$$

المبلغ الكلي للميزانية

وتظهر أهمية هذه القائمة من خلال إظهارها للأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية فضلا عن الكشف عن ما يطرأ على هذه الأهمية من تطور من سنة إلى أخرى

## شكل رقم ( 3 )

شركة X

الميزانية العمومية المقارنة النسبية لسنة 20×1 - 20×2

اسم الحساب	20×1	النسبية	20×2	النسبية
مفردات الميزانية العمومية الخاصة بالموجودات المتداولة والثابتة				
مجموع الموجودات		%100		%100
مفردات الميزانية العمومية الخاصة بالمطلوبات وحقوق الملكية				
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		%100		%100

المصدر: إعداد الباحث

## المبحث الثالث

## الجانب العملي

## المقارنة الداخلية :

سيتناول الباحثان في هذا المبحث المقارنة الداخلية للقوائم المالية باستخدام التحليل العمودي لشركة التأمين الوطنية للمدة (2015- 2010 ) حيث سيتم الاعتماد على ثلاثة أنواع من طرق المقارنة الداخلية وهي:

أولاً: المقارنة الداخلية لقوائم مالية متتالية :

## جدول رقم ( 1 )

الحساب	سنة 2010	سنة 2011	سنة 2012	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
الموجودات						
الموجودات المتداولة-						
النقد	36343032	45168950	48503880	51774847	89626618	54186186
الاستثمارات	47032006	63736093	69160741	76549123	64462336	90110636
مدينون	14235567	27421356	31912577	46079061	43901207	39559108
الموجودات الثابتة	13717	17108	34939	31251	34899	28198

183884127	19802506 1	17443428 4	14961213 7	136343509	97624323	مجموع الموجودات
43035501	41421336	28882643	31548671	29078479	24555017	المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات المتداولة:- الدائنون
15000000	15000000	15000000	15000000	15000000	15000000	حقوق الملكية:- رأس المال
41132923	63366205	59323050	38815480	31840199	46703813	الاحتياطيات الفنية
84715701	78237519	71228590	64247986	60424829	11365493	الاحتياطيات الأخرى
183884127	19802506 1	17443428 4	14961213 7	136343509	97624323	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

## شركة التامين الوطنية

الميزانية العمومية المقارنة للفترة 2010-2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

المصدر: الميزانية العمومية للفترة من 2010-2015

جدول رقم ( 2 )

## شركة التامين الوطنية

قائمة الدخل المقارنة للفترة 2010-2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013	سنة 2012	سنة 2011	سنة 2010	الحساب
9474790	12173125	125897898	88986391	76061985	50772046	الإيرادات: إيرادات العمليات ذالتأمينية
7215030 635081	8065273 26170	5289494 12136	5307843 410674	4181949 62827	3888462 17651	إيرادات الاستثمار إيرادات أخرى
1732489 1	20264568	131199528	94704908	80306761	54678159	مجموع الإيرادات
1201798	2409132	101421910	69009912	58233273	33564569	المصاريف:- مصاريف العمليات التأمينية
36940	43674	407032 12283501 2241475	343585 10858343 1725399	363199 10769181 575597	503190 10149802 466544	الاندثار مصاريف إدارية مصاريف أخرى
1238738	2452806	116353918	81937239	69941250	44684106	مجموع المصاريف
1608615 3	17811762	14845609	12767669	10365511	9994053	مجموع الفائض

المصدر: قائمة الدخل للفترة من 2010-2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

الجدولان السابقان الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) يعتمدان بالدرجة الأساس على الاجتهادات الشخصية لمستخدمي القوائم المالية (سواء قائمة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل) ويدخل ضمن ذلك مستوى كفاءة المستخدم لهذه القوائم المالية والأسلوب العلمي في تفسير التغيرات الحاصلة سواء بالزيادة أو النقصان خلال فترة بلغت ستة سنوات ونعتقد أن هذه الفترة الزمنية كافية لتقييم المركز المالي للشركة. حيث نلاحظ هناك تصاعد في قيم

موجودات الشركة هذا من جانب ومن جانب آخر نلاحظ ارتفاع في قيم المطلوبات . أما قيم حقوق الملكية شهدت زيادة مستمرة فيها وهذا بصورة عامة يدل على متانة مالية للشركة .  
ثانياً: المقارنة الداخلية لفترتين متتاليتين:

## جدول رقم ( 3 )

شركة التامين الوطنية

الميزانية العمومية المقارنة للفترة 2010- 2011 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

المصدر: الميزانية العمومية للفترة من 2010-2011

نسبة التغير	مقدار التغير	سنة 2011	سنة 2010	الحساب
				<b>الموجودات</b>
				<b>الموجودات المتداولة:-</b>
% 24,285	8825918	45168950	36343032	النقود
% 35,516	16704087	63736093	47032006	الاستثمارات
% 92,625	13185789	27421356	14235567	مدينون
% 24,721	3391	17108	13717	<b>الموجودات الثابتة</b>
% 39,661	38719186	136343509	97624323	<b>مجموع الموجودات</b>
				<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
				<b>المطلوبات المتداولة:-</b>
% 18,421	4523462	29078479	24555017	الدائنون
% 0	0	15000000	15000000	<b>حقوق الملكية:-</b>
% 31,182	14863614	31840199	46703813	رأس المال
% 431,651	49059336	60424829	11365493	الاحتياطيات الفنية
% 39,661	38719186	136343509	97624323	الاحتياطيات الأخرى
				<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

## جدول رقم ( 4 )

شركة التامين الوطنية

قائمة الدخل المقارنة للفترة 2010- 2011 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

نسبة التغير	مقدار التغير	سنة 2011	سنة 2010	الحساب
				<b>الإيرادات:</b>
% 49,810	25289939	76061985	50772046	إيرادات العمليات التأمينية
% 7,547	293487	4181949	3888462	إيرادات الاستثمار
% 2,559	45176	62827	17651	إيرادات أخرى
% 46,871	25628602	80306761	54678159	<b>مجموع الإيرادات</b>
				<b>المصاريف:-</b>
% 73,496	24668704	58233273	33564569	مصاريف العمليات التأمينية
% 27,820-	139991-	363199	503190	الاندثار
% 6,102	619379	10769181	10149802	مصاريف إدارية
% 23,374	109053	575597	466544	مصاريف أخرى
% 56,523	25257144	69941250	44684106	<b>مجموع المصاريف</b>
% 3,716	371458	10365511	9994053	<b>مجموع الفائض</b>

المصدر: قائمة الدخل للفترة من 2010- 2011 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

هذا النوع من المقارنة أفضل من سابقتها إذ أن هناك أهمية واضحة للكثير من المعلومات الإضافية التي تساعد على إعطاء دلالات ومؤشرات للمستخدمين عن المستقبل حيث لا بد من ملاحظة القوة الإيرادية حاضراً ومستقبلاً وفي الجدولين السابقين نجد أن الإيرادات بصورة عامة شهدت زيادة بمقدار 46,871% كما لا بد من التأكد من مدى استمرارية القوة الإيرادية وذلك من خلال متابعة الزيادة الحاصلة في مجموع الإيرادات في الجدول رقم (2) حيث ارتفعت من 54678159 إلى 17324891 خلال الفترة من 2010 ولغاية 2015 كذلك الإيرادات الخاصة بالاستثمارات حيث بلغت نسبة التغير 35,516% وهذا يؤكد الزيادة الحاصلة في عنصر الاستثمارات ضمن قائمة الميزانية العمومية كذلك مستوى السيولة في الشركة نجد أن هناك زيادة في نسبة النقود بلغ 24,285% من جانب آخر نجد أن هناك زيادة في حساب المدينون حيث بلغ نسبة التغير 92,625% عن في مجموع الموجودات بلغ 24,721% باعتباره مؤشر يساعد في تحديد الحالة المالية للشركة وقدرتها للوفاء بالتزاماتها المالية.

### جدول رقم (5)

#### شركة التامين الوطنية

#### الميزانية العمومية المقارنة النسبية للفترة 2010-2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

المصدر: الميزانية العمومية للفترة من 2010-2015

نسب سنة 2015	نسب سنة 2014	نسب سنة 2013	نسب سنة 2012	نسب سنة 2011	نسب سنة 2010	الحساب
						<b>الموجودات</b>
						<b>الموجودات المتداولة:-</b>
%29,468	%45,260	%29,682	%32,419	%33,129	% 37,237	النقود
%49,004	%32,553	%43,885	%46,227	%46,748	% 48,176	الاستثمارات
%21,513	%22,170	%26,416	%21,330	%20,111	% 14,483	مدينون
%0,015	0,017	%0,017	%0,024	%0,012	0,014	<b>الموجودات الثابتة</b>
%100	%100	%100	%100	%100	%100	<b>مجموع الموجودات</b>
						<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
						<b>المطلوبات المتداولة:-</b>
%23,404	%20,917	%16,558	%21,087	%21,327	%25,153	الدائنون
						<b>حقوق الملكية:-</b>
%8,157	%7,575	%8,599	%10,025	%11,001	%15,365	رأس المال
%22,369	%31,999	%34,009	%25,944	%23,354	%47,840	الاحتياطيات الفنية
%46,070	%39,509	%40,834	%42,943	%44,318	%11,642	الاحتياطيات الأخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

جدول رقم ( 6 )  
شركة التأمين الوطنية  
قائمة الدخل المقارنة النسبية للفترة 2010- 2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

نسب سنة 2015	نسب سنة 2014	نسب سنة 2013	نسب سنة 2012	نسب سنة 2011	نسب سنة 2010	الحساب
%54,689	%60,072	%95,959	%93,961	%94,714	%92,856	الإيرادات: إيرادات العمليات التأمينية
%41,645	%39,799	%4,032	%5,605	%5,208	%7,112	إيرادات الاستثمار
%3,666	%0,129	%0,009	%0,434	%0,078	%0,032	إيرادات أخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الإيرادات
%97,018	%98,219	%87,168	%84,223	%83,260	%75,115	المصاريف:- مصاريف العمليات التأمينية
-----	-----	%0,350	%0,419	%0,519	%1,126	الاندثار
%2,982	%1,781	%10,557	%13,252	%15,398	%22,715	مصاريف إدارية
-----	-----	%1,925	%2,106	%0,823	%1,044	مصاريف أخرى
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع المصاريف
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع الفائض

المصدر: قائمة الدخل للفترة من 2010- 2015 (المبالغ بالآلاف الدنانير)

نلاحظ أن هذا النوع من المقارنة يوفر معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية في الجدولين السابقين ( رقم 5 و رقم 6 ) تم تحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية حيث نلاحظ أن هناك تذبذب بنسبة إيرادات العمليات التأمينية خلال الفترة من سنة 2010 والى سنة 2013 والظاهرة بالجدول رقم (6) ثم انخفضت هذه النسبة من 95,959% لسنة 2013 لتصبح 60,072% و 54,689% لسنتي 2014 و 2015 على التوالي. إما من جانب آخر نجد في جدول رقم (5) نسبة الاستثمارات تشكل النسبة الأكبر من الموجودات المتداولة حيث بلغت 48,176% ، 46,748% ، 46,227% و 43,885% للسنتين من 2010- 2013 على التوالي ثم انخفضت نسبة الاستثمارات لسنة 2014 لتصبح 32,553% ثم ارتفعت لسنة 2015 لتصبح 49,004% . في حين النقود تشكل نسبة 37,237% ، 33,129% ، 32,419% ، 29,682% ، 29,468% ، 45,260% من مجموع الموجودات المتداولة للسنوات من 2010- 2015 على التوالي وهذا مؤشر حول اعتماد الشركة على الاستثمارات أكثر من الاحتفاظ بالنقد هذه المعلومات تحدد الأهمية النسبية لعنصر الاستثمارات ضمن الموجودات من جهة فضلا عن تحديد ماله علاقة بهذا العنصر ضمن قائمة الدخل وهو إيرادات الاستثمارات حيث كان إيراد الاستثمار خلال سنة 2010 بنسبة 7,112% ثم انخفض ليصبح بنسب 5,208% ، 5,605% ، 4,032% خلال السنوات من 2011 ، 2012 ، 2013 على التوالي . ثم ارتفع خلال سنة 2014 إلى 39,799% و ارتفع خلال سنة 2015 ليصبح بنسبة 41,645% وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6) .

## المبحث الرابع

## الاستنتاجات

- 1 - كشفت نتائج البحث وجود انخفاض ملحوظ في نسبة إيرادات العملية التأمينية للأعوام 2014 - 2015 يقابله ارتفاع في نسبة مصاريف العملية التأمينية الأمر الذي ينعكس سلبي على تقييم الأداء المالي للشركة ومركزها التنافسي في السوق .
- 2 - أظهرت النتائج تفاوت بسيط في حجم الاستثمارات والذي يقابله زيادة طردية في إيرادات الاستثمار للأعوام 2014- 2015 الأمر الذي ينعكس بصورة ايجابية على تقييم الأداء المالي للشركة ومركزها التنافسي في سوق التأمين .
- 3 - كشفت نتائج التحليل وجود زيادة متذبذبة في نسب حساب المدينون والذي يؤثر وجود سياسة ائتمانية متساهلة الأمر الذي يضعف قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية الطارئة .
- 4 - الزيادة الحاصلة في نسبة حساب المدينون نفوت على الشركة فرصة استثمار هذه المبالغ في أوجه الاستثمار المختلفة .
- 5 - أظهرت الدراسة وجود انخفاض في نسب الاحتياطيات الفنية يقابله زيادة متصاعدة للاحتياطيات الأخرى الأمر الذي يؤثر ضعف في مواجهة الالتزامات المالية الطارئة الأمر الذي ينعكس بالمجمل على مركزها التنافسي في سوق التأمين .

## التوصيات :

- 1 - أن استخدام التحليل العمودي والتحليل الأفقي ولسلسلة زمنية اكبر يعطي نتائج وصورة أكثر دقة عن الأداء المالي للشركة وبيبين نسبة المساهمة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية في إيرادات الشركة .
- 2 - ضرورة مراجعة مراكز كلف العملية التأمينية للوقوف على أسباب الزيادة الحاصلة فيها .
- 3 - بغية زيادة قدرة الشركة التنافسية و تعزز مركزها المالي نوصي بزيادة حجم الاستثمارات بصورة مستمرة لكونها تحقق إيرادات عالية .
- 4- مراجعة السياسات الائتمانية للشركة ورسم سياسة إستراتيجية أكثر فاعلية للاستثمار في الحساب المدينون بصورة خاصة والموجودات المتداولة بصورة عامة بما يزيد من القدرة التنافسية للشركة في سوق التأمين .

## أولا المصادر العربية :

## أ - الكتب

- 1- أبو زيد ، محمد المبروك ، " التحليل المالي شركات وأسواق مالية " دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية، 2009.
- 2- الزعبي ، هيثم محمد ، " الإدارة والتحليل المالي " دار الفكر للنشر والتوزيع ، 2000.
- 3- النعيمي ، عدنان تايه والتميمي ، أرشد فؤاد، " التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة " دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2008.
- 4- تركي ، محمود إبراهيم عبد السلام ، " تحليل التقارير المالية " ، الطبعة الثانية ، بدون ناشر ، 1995.

- 5- خنفر، مؤيد راضي و المطارنة ، غسان فلاح ، " تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي "، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن، 2006 .
- 6- محمد، منير شاكر وإسماعيل ،إسماعيل ونور ،عبد الناصر، " التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات " الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2000.
- 7- نور، عبد الناصر إبراهيم و صيام، وليد زكريا و الخداهش، حسام الدين مصطفى، " أصول المحاسبة المالية "، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005 .
- 8- حسين ، أحمد حسين علي ، " القوائم المالية المحاسبية " المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 2006.
- 9- سبع، محمود، " تحليل القوائم المالية "، دار نافع للطباعة والنشر، 1972.
- 10- خنفر، مؤيد اضي، و المطارنة، غسان فلاح، " تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي "، طبعة اولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
- 11- الحسنى، صادق، " التحليل المالي والمحاسبى "، 1993.
- 12- حسبو، هشام احمد، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبى "، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1979.
- ج : البحوث والدراسات:
- 13- الكبيسي، علي كامل رجب، " التحليل والمقارنة إجراءً تدقيقياً لترشيده قرار الفاحص الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي للمكلف "، بحث دبلوم عالي في المحاسبة الضريبية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2006. (رسالة )
- ثانياً: المصادر الأجنبية:

#### A-BOOKS:

- 1-Higgins، Robert C.، " Analysis For Financial Management،" 6th edition، McGraw-Hill high Education، 2001.
- 2-Penman، Stephen H.، " Financial Statement Analysis and Security Valuation،" McGraw-Hill high Education، 2001.
- 3-Rees، Bill، " Financial Analysis،" University of Strathelyde ، 1990.
- 4 - Charles Gibson " Financial Reporting &Analysis" South-Western ,Cen gage Learning
- 5- Frank k. Reilly &Keith brown " Analysis Investments & Management of portfolios" South-western.

ثالثاً: الانترنت

6 - [www.B7OOTH.com](http://www.B7OOTH.com) التحليل المالي